استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للأمن الأوروبي

بعد الحرب الباردة

وليد محمود احمد

مدرس / قسم الدراسات السياسية والاستراتيجية /مركز الدراسات الإقليمية / جامعة الموصل

waleednajjo@gmaile.com

تاريخ استلام البحث ٢٠١٨/٩/٢ تاريخ قبول النشر ٢٠١٨/١١/٨

مستخلص البحث

ساهمت الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية في خلق هوية أوروبية للأمن والدفاع تحت قيادة حلف شمال الأطلسي ، فضلا عن اعادة بناء اقتصاد اوروبا عبر مشروع مارشال . هذه الخطوات الامريكية تمكنت من لجم الاندفاع السوفييتي بتوصيفه الشيوعي ومن ثم البدء باعادة بناء اوروبا على نحو مغاير لفكر ما قبل الحربين العالميتين وبما يجعل اوروبا الرأسمالية شريكا استراتيجيا للولايات المتحدة يؤدي معها نفس الاداء في معالجة ما يستجد من متغيرات وتطورات في العالم .

بعد تفكك الاتحاد السوفييتي تداعى المعسكر الاشتراكي مما اثار جدلا اوروبيا عن مدى اهمية استمرار حلف شمال الاطلسي للامن الاوروبي بعد زوال اسباب نشأته فظهرت مطالبات اوروبية للاستقلال الامني عن الولايات المتحدة ، لكن الازمات التي حدثت في البلقان بعد الحرب الباردة اشعرت الاوروبيين بانه قد لا يكون ممكنا التصدي للازمات الاوروبية بمعزل عن الامريكيين ، وبنفس الوقت رغب الامريكيون في ان تتحمل اوروبا مسؤولية اكبر اذا كانت تريد فعلا ان تكون شريكا حقيقيا.

الكلمات المفتاحية: الاستراتيجية الامريكية، الحرب الباردة، تاريخ اوروبا، علاقات دولية

The Strategy of the United States for The EU Security after The Cold War

Waleed Mahmood Ahmed
Lecturer/ Dep. of Political and Strategic Studies/ Regional Studies Center/ University of Mosul
Waleednajjo@gmaile.com

ABSTRACT

The United States contributed after the second World War to the creation of a european security and defense identity under the NATO leadership, as well as the reconstruction of Europe's economy through the Marshall Plan. These American steps have succeeded in curbing the Soviet and thus starting to rebuild Europe in a different way from the ideas of previous period before the World War II, making capitalist Europe as a strategic partner for the United States in the same performance in tackling the changes in the world.

After the dissolution of the Soviet Union, the socialist camp faltered, provoking a European debate over importance of the NATO's continued to European security.

European demands for security independence emerged away from the United States, but the crises like in the Balkans after the Cold War might the European could not cope with it while Americans want Europe to assume greater responsibility if it really wants to be actual partner.

Key words: American Strategy, Cold War , History of Europe, International Relations.

مقدمة :

استأثرت مسالة الأمن الأوروبي باهتمام السياسيين الأوروبيين ولأجل ذلك كانت المساعي الأوروبية حثيثة لضمان توازن للقوى الأوروبية حيث إن من شان الإخلال بهذا التوازن أن يفضي إلى هيمنة قوة أوروبية على حساب القوى الأخرى وبالتالي تعرض الأمن الأوروبي لحالة من عدم الاستقرار ينجم عنها خلل في منظومة الأمن الدولي باعتبار أن مركز ثقل الأمن العالمي كان يتحدد في القارة الأوروبية عندما كانت القوى الأوروبية تهيمن وتتحكم في الأحداث الدولية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ .

بعد العام المذكور أعلاه انتقل مركز القوة العالمي إلى قوتين عظميين من خارج القارة الأوروبية هما ، الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها زعيمة العالم الغربي الرأسمالي، والاتحاد السوفييتي بوصفه البلد الذي تصدى لقيادة الشعوب الأخرى نحو نظام اشتراكي أممي تتلاشى في ثناياه مفاهيم الدول والقوميات مما اظهر مخاوف الغرب العميقة من أن تصبح أوروبا وأمنها الدولي رهينة بيد الشيوعيين السوفييت ، وبالتالي هيمنتهم على الأمن العالمي .

آمن الأمريكيون بان حربين عالميتين (١٩١٤-١٩١٨) ، (١٩٣٩-١٩٤٥) وتداعياتهما قد دفعت بمزيد من عدم الاستقرار العالمي وهددت مصير الديمقراطيات الغربية التي أنهكتها الحربين المشار إليهما مما أتاح المجال لظهور هائل لنفوذ الاتحاد السوفييتي استلزم معه تدخلا أمريكيا قويا لإعادة فرض الأمن في أوروبا ، لذا فقد شرعت الولايات المتحدة الأمريكية ومنذ نهاية الحرب العالمية الثانية في بناء منظومة أمنية اعتبرت فيها الأمن الأوروبي جزءً من الأمن القومي الأمريكي في إطار إستراتيجية أمريكية شاملة أعدت لمنع انزلاق أوروبا في الفوضى وتلاشي الأمن والاستقرار .

لقد أثارت مسالة ضمان الأمن الأوروبي مخاوف السياسيين الأمريكيين ، فتركز نقاش الساسة هؤلاء على ماهية ومدى مساهمة الجهود الأمريكية في فرض الاستقرار في القارة الأوروبية ، وعلى ماهية ومدى المساهمة الأوروبية في الإنفاق العسكري وتجهيز القوات للتصدي للمخاطر المحتملة المهددة للأمن الأوروبي ، ودارت تساؤلات حول قدرة الأوروبيين على ضمان أمنهم في مواجهة التحديات الناشئة المتمثلة بعودة روسيا إلى تبني مفاهيم القوة والهيمنة في علاقاتها الدولية ، أو هل بإمكان أوروبا احتواء المشاكل التي تهدد استقرارها في مناطق النزاعات العرقية وغيرها ؟

تعرض البحث لموضوع الأمن الأوروبي من حيث النشأة والتطور ، ثم عرض لتطورات انتقال مسؤولية امن أوروبا إلى يد قوى من خارج القارة ، والتحديات التي واجهتها الولايات المتحدة الأمريكية بشان ضمان الأمن الأوروبي ، والتصورات الأوروبية لماهية الدور الأمريكي في هذا الشأن .

في مفهوم الأمن الأوروبي :

يمكن تعريف مفهوم الأمن بأنه : " مجموعة من الدول تكون هواجسها وتصوراتها للأمن مترابطة إلى درجة أن مشاكل أمنها الوطني لا يمكن حلها بطريقة منفصلة " (١) .

انطلقت فكرة تحقيق الأمن الجماعي الأوروبي مع معاهدة ويستفاليا* التي عقدت عام ١٦٤٨ ، إذ وضعت هذه المعاهدة القواعد والأسس لتحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية ، وتبنت مفهوم سيادة الدول في العلاقات الدولية واعتبرت البداية الأولى في التاريخ لما يعرف بالنظام الدولي " International system "(٢) بعد أن نبذت الحروب الدينية بين الأمم الأوروبية ، ومن ثم أخذت العلاقات الدولية في القارة الأوروبية توجهات جديدة نحو مبادئ واليات التعاون

والمشاركة بدلاً من مفاهيم السيطرة والإخضاع ، ومن أهم القواعد التي ثبتتها المعاهدة في هذا الإطار :

١ـ دعوة الأمم الأوروبية للمشاورات عند حدوث إشكاليات والعمل على إيجاد حلول لها على أساس المصالح المشتركة.

٢ـ الإقرار بمبدأ المساواة بين الأمم الأوروبية .

٣ـ تبني فكرة العلاقات الدولية واحترامها على أساس ثابت وإقامة سفارات دائمة على أراضي الدول الأوروبية .

٤ـ اعتماد مبدأ التوازن الدولي كأساس للحفاظ على الأمن والسلم في القارة الأوروبية.

٥ـ فرض سيادة الدولة في الداخل وفي علاقاتها الخارجية.

أدى تعاظم قوة بعض دول أوروبا ، كفرنسا وتهديدها للوضع في القارة ، إلى تكاتف القوى الأوروبية في حرب ضدها ، انتهت بعقد معاهدة " أوتراخت "** عام ١٧١٣، التي أكدت على مبادئ معاهدة "ويستفاليا" بإعادة تنظيم أوروبا ، ثم ما لبثت أن قامت الثورة الفرنسية "١٧٨٩" (٣) ، التي أدت مجدداً إلى الإخلال بالوضع الدولي الذي أقرته المعاهدة نتيجة حروب نابليون بونابرت (١٧٦٩-١٨٢١) ، وازدادت المخاوف بعد إعلان المجلس الثوري للثورة الفرنسية في ١٩ تشرين الثاني١٧٩٢ عزمه تأييد رغبات الأمم الأوروبية الهادفة لتحقيق حريتها واستعداد فرنسا للتدخل لصالح الأمم التي تريد ذلك(٤) .

كانت هناك رغبة أوروبية قوية بالحفاظ على مكتسبات السلام الذي حققه صلح ويستفاليا والذي استند بصورة أساسية على التوصل إلى حلول للنزاعات عبر استخدام القنوات السياسية بدلا من فرض الحلول الخارجية بالقوة (٥) ، غير أن دول أوروبا عادت لمواجهة توسع إمبراطورية نابليون بونابرت ، واستطاعت إلحاق

الهزيمة به في معركة "واترلو" ***عام ١٨١٥، ثم عقدت مؤتمر فيينا في العام نفسه ، لإعادة تنظيم القارة الأوروبية من جديد([٦]).

شكل مؤتمر فيينا أساساً لتشكيل الجماعة الأوروبية الحديثة , وبدأ يتسع مع الثورة الصناعية وحركات الاستعمار واستقلال الدول وظهور القوميات , فكان يعقد مؤتمر في كل مناسبة ترى فيها الدول الكبرى ضرورة لذلك , وهكذا سيطرت هذه الدول على السياسة الدولية وفرضت وجهة نظرها في النصف الشرقي من الكرة الأرضية, وسمِّيَ هذا النظام الدولي الذي كان يشرف على العالم بنظام" المؤتمر الأوروبي" ([٧]) , والذي تميَّز بسياسة عقد المؤتمرات لحل المشاكل التي واجهت العالم خلال القرن التاسع عشر واستمرَّ حتى الحرب العالمية الأولى واستطاع أن يؤسس لمعاهدات وقوانين ما زالت في الكثير منها قائمة حتى اليوم ، كاتفاقيات جنيف ١٨٦٤ المتعلقة بمعاملة جرحى الحروب , واتفاقيات لاهاي ١٨٩٩ و١٩٠٧ الخاصة بقواعد الحرب، وتسوية النزاعات الدولية بالطرق السلمية

مع مطلع القرن العشرين، استقر في العلاقات الدولية مفهوم (الأمن الجماعي)، للإشارة إلى الأمن الأوروبي ، فقد اتجهت الدول الأوروبية الكبرى آنذاك خصوصا " بريطانيا وفرنسا وألمانيا " إلى حماية مصالحها خارج القارة الأوروبية بعد هدوء ساد أوروبا أواخر القرن التاسع عشر بفعل تعادل ميزان القوى ، ولم تستطع بعض الحوادث مثل الحرب بين العثمانيين واليونانيين (١٨٢١-١٨٢٩) ، أن تقلق هذا السكون ([٨]) ، حتى إن فترة العشرين أو الثلاثين عاما الأخيرة من القرن العشرين عرفت في السياسة الخارجية البريطانية

بـ (فترة الانعزال الرائع) ([٩]) ، فدخلت القوى الأوروبية العظمى ما عرف بعصر السياسة العالمية ([١٠]) .

جاءت أولى تطبيقات فكرة الأمن الجماعي في العلاقات الدولية من خلال تجربة عصبة الأمم ، فقد كانت هي الفكرة التي استند إليها الرئيس الأمريكي (من

الحزب الديمقراطي) وودرو ويلسون (١٩١٣- ١٩٢٤) في تصوره لعالم يسوده السلام ، وتنتظم علاقاته من خلال عصبة الأمم . وفي ظل عصبة الأمم ، جاءت الترتيبات المتعلقة بالأمن الجماعي متماشية مع طبيعة النظام الدولي في ذلك الحين والتي كانت الحرب مشرعة في إطارها باعتبارها إحدى طرق إدارة العلاقات الدولية ، ومن ثم فلم ينص عهد العصبة على تحريم الحرب بشكل قطعي وإنما اكتفى بوضع بعض القيود لتضييق نطاقها ، فإذا ما اعتبرنا أن النظام الدولي (الشرعي*+) لا يجعل من الصراعات مستحيلة ، إلا انه يحد من نطاقها(١١) .

الأمن الجماعي بعيدا عن مسؤولية أوروبا

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩- ١٩٤٥)، شهدت منظومة الأمن الأوروبي متغيرات كبيرة ، فلم تعد الدول الكبرى الأوروبية قوى عظمى ولم تعد القارة الأوروبية مركزا أساسيا، ومرجعية وحيدة مسؤولة عن متطلبات الأمن الدولي، فقد انتقل مركز التأثير في الأمن الجماعي إلى قوتين عالميتين من خارج أوروبا هما، الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتي، وهكذا فقدت الأمم الأوروبية ما كانت تحتكره من قوة التأثير في معادلات الأمن والاستقرار الدولي لصالح القوتين المشار إليهما، وتحولت قيادة نسق الأمن الجماعي من متعدد الأقطاب إلى ثنائي القطبية، وترتب على ذلك أن أصبح الأمن الأوروبي من مسؤولية قوى غير أوروبية.

بدأت صياغة نظام الأمن الجماعي في إطار منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية ، وشهدت هذه المرحلة تفاؤلا كبيرا حول طبيعة الدور الذي يمكن أن تلعبه المنظمة الدولية ، ومن ثم فقد حاول ميثاق الأمم المتحدة أن يضع تحت تصرف مجلس الأمن الدولي بصفته الجهاز المسؤول عن الإدارة المشتركة لنظام الأمن الجماعي ، الوسائل والإمكانيات والأطر المؤسسية الكفيلة بإدارة العمليات العسكرية الميدانية على نحو يكفل تحقيقها للنتائج المرجوة منها ، وكان

من أهم ما تضمنه الميثاق في هذا الإطار ما نصت عليه المادة (٤٣) من تعهد جميع الدول الأعضاء بأن (يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقيات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور) ، كما أوكل الميثاق مهمة بحث الترتيبات المتعلقة بعدد هذه القوات وأنواعها ونوع المساعدات والتسهيلات المتوفرة إلى لجنة أركان الحرب التي تتكون من رؤساء أركان حرب الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي ، أي أن هذه اللجنة أضحت هي المسؤولة وتحت إشراف مجلس الأمن عن عملية التوجيه الاستراتيجي لهذه القوات ، وبعبارة أخرى ، حاول واضعو ميثاق هيئة الأمم المتحدة عند صياغته تجنب العديد من الأخطاء التي وقع فيها التنظيم الدولي في تجربة عصبة الأمم السابقة لاسيما فيما يتعلق بفكرة الأمن الجماعي ([١٢]) ، ومن ثم نص ميثاق الأمم المتحدة على امتناع جميع أعضاء المنظمة عن استخدام أو التهديد باستخدام القوة في علاقاتهم الدولية ، كذلك أناط الميثاق بمجلس الأمن الدولي مهمة تولي تبعات اختلال الأمن والسلم الدوليين وذلك وفقا لأحكام الفصل السابع من الميثاق والتي تجيز له استخدام القوة عند الضرورة لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما ، وهذا يعني أن نظام الأمن الجماعي في إطار نظام هيئة الأمم المتحدة قام استند على دعامتين رئيستين، هما :

(أ) حظر استخدام القوة في العلاقات الدولية أو التهديد بها ، فعلى الرغم من عدم الاتفاق على مفهوم القوة التي تشكل تهديدا للأمن والسلم الدوليين فهناك ما يشبه الإجماع على أن المقصود بذلك هو القوة المسلحة رغم وجود بعض الاتجاهات القانونية التي تؤكد أن ذلك يشمل كذلك القدرات العسكرية والاقتصادية ومن الواضح أن هذا التعريف يتجاوز عناصر مهمة وغير محسوسة لها تأثير على مجمل النشاط السياسي ، مثل المعنويات العامة ونوعيات القيادة ، وقوة الرأي العام ، وترتبط هذه السمات المعنوية للقوة ارتباطا وثيقا بمفهوم الهيبة والمكانة للدولة في علاقاتها

الخارجية ووزنها الدولي ([١٣]) ، وينبغي الإشارة أيضا أن الميثاق حدد بعض الاستثناءات أباح فيها استخدام القوة في العلاقات الدولية كحالة الدفاع عن النفس وتطبيق تدابير الأمن الجماعي وفقا لنصوص الفصل السابع من الميثاق ([١٤]) .

(ب) وجود تدابير جماعية يمكن اللجوء إليها في حالة حدوث العدوان :

إذ يتمتع مجلس الأمن الدولي باعتباره الجهاز التنفيذي بالحق في اتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قبول قرارات المجلس وتنفيذها كما أن عليها الامتناع عن تقديم المساعدة لأية دولة يقوم المجلس باتخاذ تدابير ضدها، لكن على الرغم من ذلك فان النظام الدولي([١٥]) كان يميل إلى السلم أكثر من النزاع بعد تبني مبدأ الأمن الجماعي لحفظ الأمن وإلزام الدول إطراف النزاع بالتماس الحلول السلمية وإلا فان مجلس الأمن الدولي بعضوية الدول الكبرى، سيتولى فرض الاستقرار بالقوة ([١٦]).

أن ظروف الحرب الباردة وما شهدته من تحول الحلفاء المنتصرين في الحرب العالمية الثانية إلى متنافسين في الحرب الباردة أدت إلى منع الأمم المتحدة في أحيان كثيرة عن الوصول لهدفها في تحقيق الأمن الجماعي ، خاصة مع تحول مجلس الأمن الدولي إلى إحدى أدوات الصراع بين قطبي الحرب الباردة وكثرة استخدام أعضائه الدائميين لحق النقض "الفيتو"([١٧])، ومن ثم فقد كانت إعمال نظام الأمن الجماعي الأوروبي في مرحلة الحرب الباردة رهنا بمعطياتها التي فرضت العديد من القيود وحددت من فرص تفعيل هذا النظام في ظل حالة الاستقطاب التي سيطرت على أجواء العلاقات الدولية في ذلك الحين .

حقيقة، كان الأمن الأوروبي في مرحلة الحرب الباردة رهينا بيد الدولتين العظميين آنذاك ، وأدرك ساستها بان المتفوق سيفرض هيمنته على الأمن الجماعي ، وهكذا انتقلت السيطرة على نظام الأمن الجماعي من نسق القارية (أوروبا) إلى نسق العالمية (الولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد السوفيتي) مما اعتبر مؤشرا

على فقدان القوى الأوروبية لسلطتها في تقرير معادلة التوازن الدولي والحفاظ على الأمن والاستقرار ([١٨]) .

كان الجهد الأمريكي ينصب بموجب الحسابات الإستراتيجية الأمريكية ، على منع السوفييت بشتى الطرق من النجاح في المواقع التي فشلت فيها النازية الألمانية ، وإظهار الولايات المتحدة الأمريكية كعنصر وحيد يأخذ على مسؤوليته التحكم بأمن القارة الأوروبية ([١٩]).

في الواقع ، انطوى نظام الأمن الجماعي في إطار هيئة الأمم المتحدة على العديد من الثغرات ، فالعديد من القواعد المرجعية التي يستند إليها والتي تحكم آلياته تفتقر إلى الوضوح ومن ثم تخضع لتفسيرات شتى ومتباينة ، كما كانت فعالية الأمم المتحدة في مجال الأمن الجماعي رهينة بإرادة الدول الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي .

الولايات المتحدة والواقع الأَمْني الأوروبي بعد الحرب الباردة:

الأوضاع الأمنية الأوروبية لها تاريخها الطويل ، فلم تتوقف الحروب في التاريخ الأوروبي إلا في النصف الثاني من القرن العشرين ، ربما ليس بسبب رسوخ القيم الإنسانية في الذهنية الأوروبية ، بل لربما يعود ذلك إلى أن معطيات التطور التقني والاقتصادي قد بدّلت نسيج العلاقات الأوروبية التي نشأت بعد الحربين العالميتين وأوجدت حقبة جديدة من العلاقات الاقتصادية المتشابكة ، وطوت حقبة طويلة من الاستغلال الاستعماري، فاتسعت تبعا لذلك آفاق التجارة الدولية وأمكن معها تعبئة الثروات النقدية للحرب ومن ثم أصبحت النقود نفسها شكلا من أشكال القوة ([٢٠]) .

لقد ظهر مصطلح التنافس بدلا من مصطلح الصراع ، وحل التوسع عن طريق اقتصاد السوق العالمية وبسط النفوذ السياسي ، محل الإمبراطوريات والتوسع

الإقليمي ([٢١]) ، وتحول محور الصراع على الهيمنة في عالم الشمال بين مكونات النظام الدولي آنذاك ، إلى الصراع على الهيمنة في عالم الجنوب ([٢٢]) .

أصبحت الصيغة الأمنية الأوروبية جزءاً أساسيًا لا ينفصل عن الصيغة الاقتصادية الجديدة التي أعطت الولايات المتحدة الأمريكية ـ بعد انهيار أوروبا اقتصاديًا في الحرب ـ موقع الزعامة المالية والاقتصادية وبالتالي السياسية والأمنية ، وبينما طورت الولايات المتحدة صناعتها الحربية وتكنولوجياتها العسكرية على قاعدة تراكم المعرفة ركزت أوروبا على تنمية الاقتصاد الصناعي التقليدي وزيادة حجم الإنتاج السلعي ومن ثم اعتمدت الولايات المتحدة على تفوقها العسكري والاقتصادي لفرض قراراتها على أوروبا ([٢٣]) ، وهو ما استمر طيلة حقبة الحرب الباردة ، ولعل هذا ما يفسر مثلاً إخفاق المحاولة الأولى للأوروبيين أن يتحركوا أمنياً بمفردهم عند تأسيس منظمة اتحاد أوروبا الغربية (١٩٤٨) ، وفور حل عقدة النزاع الفرنسي– الألماني وبدء مسيرة الوحدة الاقتصادية بولادة السوق الأوروبية المشتركة (١٩٥٧) ، التي انبثق عنها الاتحاد الأوروبي ، غير انه يفسر في الوقت نفسه تطلع الأوروبيين بعد نهضتهم الاقتصادية وبعد التخلص من قيود الحرب الباردة ، إلى إعادة الحياة لتلك المنظمة التي بقيت أكثر من أربعين سنة مجمدة ، لكنها لا تجد لنفسها أي مكان إلى جانب حلف شمال الأطلسي المهيمن ، وأصبح هذا الهدف الجديد محورًا رئيساً في دعوات التميز الأمني الأوروبي التي لا تعني في واقع الأمر سوى ما يفهمه الأمريكيون منها تماماً ، وهو الاستقلال بالقرار الأمني العسكري أوروبياً عن الزعامة الأمريكية المهيمنة عبر الناتو ، وبالتالي كانت المساعي الأوروبية تواجه الرفض الأمريكي المتكرر، وحسب الرؤية الأمريكية ، فأن تعزيز التعاون الأوروبي الأمريكي من شأنه ردع المعتدين من خلال إظهار قوة التضامن الأوروبي الأمريكي حتى تفهم الأطراف العدائية بأنها ستواجه تحالفا عريضا لا يمكنها التصدي له ([٢٤]) ، غير أن الذي لم يقترب الأمريكيون من فهمه

واستيعابه هو أن الأوروبيين سيظلون بحاجة إلى شعور بالأمان من الثغرة الهائلة التي تحد قارتهم من جانبها الشرقي (الأوراسي) والذي شكل عندهم باستمرار شعوراً امتزج بالخوف والغموض([٢٥]) .

بالمقابل لم يكن لدى الأوروبيين تصور كاف عن المتغيرات الحاصلة في معادلة التوازن الدولي بعد الحرب العالمية الثانية ، حيث انتابت السياسة الدولية والعلاقات الدولية ، متغيرات انطوت على قدر كبير من(المنافسة) لتتحول إلى (نزاعات) بقصد "الهيمنة "([٢٦])

إن (التنافس ـ النزاع) قد عرض الأمن الدولي بمجمله لمخاطر جمة ، وهنا نظرت الولايات المتحدة الأمريكية إلى مسالة الأمن من منظور عالمي وبقدر تعلق الأمر بالقارة الأوروبية فقد ساد اعتقاد أمريكي بأن ضعف الأمن الأوروبي قد يؤدي إلى اختلال في الأمن الدولي ، فتولد شعور قوي لدى الأمريكيين مفاده أن أمن أوروبا يقع ضمن مسؤوليتهم([٢٧]) .

لقد واجه الفشل محاولات أوروبية مثل تشكيل فيلق عسكري فرنسي– ألماني مشترك كنواة لقوة عسكرية أوروبية ([٢٨]) ، أو تم إضعافها وتأخيرها على الأقل ، وانطوت الجهود الأمريكية على خطوات مباشرة لهذا الغرض مثل الحديث عن خطر (نكسة روسية محتملة) تعود بها إلى عصر الهيمنة وحكم الاستبداد ([٢٩]) ، أو الدخول مع الاتحاد الروسي في اتفاقيات للحد من التسلح النووي بعيد المدى دون أن يشمل الأسلحة الروسية النووية المتوسطة المدى التي تمثل خطراً على أوروبا وليس على الولايات المتحدة الأمريكية ، كما دعمت واشنطن الجهود الروسية الأولى لاستعادة روسيا لنفوذها في وسط آسيا فنشرت المخاوف في شرق أوروبا وغربها من احتمال تجدد التطلع الروسي للهيمنة أوروبيًا ([٣٠]) ، حتى إذا اندلعت حرب البلقان (١٩٩١– ١٩٩٥) ، واستمرت أربع سنوات قبل التدخل الأطلسي فيها (١٩٩٩) ، ساهم الأمريكيون إسهامًا رئيساً في نقل القرار الأمني والسياسي بشأن

البلقان إلى الساحة الدولية فيما سمي بمجموعة الاتصال وهي الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا وايطاليا وروسيا ، مما جعل من البلقان ثغرة سهل الأمريكيون من خلالها لعودة موسكو إلى ساحة المشاركة في اتخاذ القرار الأمني الأوروبي ([٣١]) .

شهدت السياسة الأمنية الأمريكية تطوّراً حاسماً ، بتحول الأوروبيين من معارضة توسع الحلف الأطلسي شرقًا إلى تأكيده ، ممّا سبب تلقائيًا ردود فعل روسية ساهمت في تعزيز المخاوف الأوروبية ، وبدأ الخلاف الروسي- الأوروبي يتصاعد حتى بلغ ذروته مع اندلاع الحرب التي قادها حلف شمال الأطلسي ضد صربيا والتي حملت عنوان حرب كوسوفو.

لقد جدّدت هذه التطورات ، الحديث عن المخاوف من (خطر) مستقبلي محتمل تواجهه أوروبا من الشرق ، بما لا يسمح للأوروبيين بالتخلي عن المظلة الأمريكية- الأطلسية ، فتعثرت الجهود الأوروبية للتميز الأمني رغم تثبيته منذ سنوات في اتفاقية ماستريخت([٣٢]) التي تم التوقيع عليها في السابع من شباط عام ١٩٩٢ ودخلت حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٩٣، والتي أنشأت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد.

على ضوء ما سبق ذكره ، يمكن إجمال عناصر الصيغة الأمنية الأوروبية الراهنة بالاتي:

١- ما تزال أوروبا مرتبطة بسياستها الأمنية وتسلحها ارتباطًا وثيقًا بحلف شمال الأطلسي وبالصيغة الجديدة التي وضعت لمهامه ، رغم أنها لم توضح بعد .

٢- لا يتوقع أن تسفر جهود التميز الأمني الأوروبي ، عن النجاح باتخاذ القرار السياسي الأمني وتوفير القدرة العسكرية على تنفيذه في المنظور القريب ، وقد تنطوي الرغبات الأوروبية على نوع من التقارب مع موسكو ـ درءً للتوترات ـ ، بدأت بوادره في نوعية السياسة الأوروبية المتبعة تجاه قضية الشيشان . وعبر

تخفيف المقاطعة الأوروبية لصربيا ، غير الأمريكيين ردوا على الرغبات الأوروبية بالقول بان على الأوروبيين إذن ، تولي(مهمة) أفغانستان كاملة من خلال حلف الأطلسي ([٣٣]) .

٣- لا تظهر السياسة الأمنية الأوروبية تجانسًا حتى الآن ، وإن كانت ضغوط العولمة الأمنية بهيمنة أمريكية ، ستسفر على الأرجح عن مزيد من التجانس تدريجيًا ، وإلى ذلك الحين ، تبقى لبعض الدول اهتماماتها السياسية الأمنية الخاصة ، كفرنسا في المنطقة الإفريقية والعربية ، وبريطانيا بتطلعاتها الدولية ومخاوفها من ضعف مكانتها أوروبيًا ، لكنها لا تريد الوصول بعلاقاتها مع واشنطن إلى درجة الأزمة ، ثم ألمانيا التي تريد تثبيت أقدامها على الساحة السياسية الدولية ، لاسيما باتجاه شرق أوروبا ، بعد أن استعادت سيادتها الكاملة ([٣٤]) .

الولايات المتحدة والأمن الأوروبي وفق الرؤية الأوروبية

تولدت قناعة الأوروبيين بالاستقلالية الأمنية عن الحلف الأطلسي عندما أدركت أوروبا بأنه لم تعد هناك ثمة أخطار أمنية مباشرة تهددها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي . فضلا عن ذلك فقد باتت الدول الأوروبية تمتلك المقومات العسكرية والأمنية التي تسمح لها بالدفاع عن نفسها ضد أية تهديدات أمنية خارجية وأن تحتوي أيضًا أية تهديدات أمنية من داخل المنطقة ، وأصبحت أكثر قناعة بأن عليها التكيف مع تحولات النظام الدولي الجديد الذي تحكمه مفاهيم جديدة كالتنافس الاقتصادي والتنافس التكنولوجي وبروز ظاهرة التعاون المتبادل والتكتلات الاقتصادية التي وجدت الدول الأوروبية فيها فرصة لتحقيق ذاتها ولكي تثبت للقوى الدولية الأخرى أنها قادرة هي الأخرى على المنافسة الاقتصادية والأمنية والسياسية، وأصبح الاهتمام بالأمن الإقليمي والاقتصادي بالنسبة لها حقيقة يتعين عليها ترجمتها إلى الواقع ، خاصة بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت التي طالبت الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد بخفض النفقات العسكرية بالنسبة للأسلحة التقليدية

العمل على إدخال تقنيات متطورة إلى المنظومة العسكرية الأوروبية لتكون أكثر قدرة على المناورة لمواجهة التحديات الأمنية من داخل المنطقة الأوروبية فيما إذا لم يتحرك الناتو بشكل سريع (٣٥) ، من هنا جاءت المعارضة الأوروبية (بشكل خاص فرنسا) الواضحة للأفكار الأمريكية المرتكزة على أن حلف شمال الأطلسي هو أفضل خيار متوفر للتصدي للازمات الدولية (٣٦) .

بناء على ذلك فأن ثمة تصورات حول الأمن الأوروبي يمكن إجمالها بالرؤى الآتية:

الرؤية البريطانية التي تؤكد على فكرة أوروبا ذات الامتداد الاقتصادي ، والقائمة على اعتبارات اقتصادية ، والمرتكزة على ضرورة السماح بالتجارة الحرة عن طريق إلغاء الحواجز الكمركية وتسهيل انتقال الأشخاص والبضائع ورؤوس الأموال ، وتنظر بريطانيا بشك إلى فكرة أوروبا السياسية إذا كانت تتطلب التخلي عن السيادة لصالح الأمن الجماعي .

أما الرؤية الألمانية فتختلف اختلافا جذريا عن البريطانية ، وترى أوروبا كدولة فيدرالية اتحادية ، تقوم على أساس فكرتي المواطنة والاستقرار، وتجمع بين مجتمعات متضامنة ونموذجية توحد مصيرها من أجل تأمين الاستقرار الأمني .

بدورها ترى فرنسا وإلى حد ما أسبانيا، أن أوروبا هي القوة المدعوة لأن تصبح اتحادًا لدول قومية ، ويمكن أن تقوم على مبدأ الفيدرالية ، وتركز على الاندماج بشرط ألا يؤدي إلى اختفاء الدول ، وترى هذه الرؤية ضرورة إقامة أوروبا لمساحة اقتصادية موحدة حرة محمية من تهديدات العولمة الخارجية ، ومنظمة سياسية قادرة على أن تزيد التضامن بين الدول الأعضاء ، وتمتلك سياسة خارجية ودفاعية تضمن أمنها وتمكنها من أداء دور مهم على الساحة الدولية (٣٧) .

على الرغم من وجود مؤسسة عسكرية تابعة للاتحاد" اتحاد أوروبا الغربية "التي تم تأسيسها عام ١٩٤٨ إثر معاهدة بروكسل من أجل التنسيق العسكري

والسياسي بين حلفاء الحرب العالمية الثانية بريطانيا، فرنسا، بلجيكا، وهولندة ، ولوكسمبورغ وفيما بعد انضمت إليها ألمانيا وايطاليا واسبانيا والبرتغال في عام ١٩٩٠" ، إلا أن دور هذه المؤسسة اقتصر على التنسيق ، ونرى وجود اختلاف بين الأوروبيين أنفسهم ففريق يرى أن من حق أوروبا التفكير في حماية أمنها القومي من خلال بناء منظومة دفاعية خاصة بها على اعتبار أن حلف الناتو غير قادر على تأمين أقصى حالات الدفاع الذي تطلبه أوروبا، لذا فهي تريد منظومة دفاعية موازية لحلف الناتو وهذا ما يؤكد إنشاء " القوة الأوروبية للتدخل السريع "!! التي أعلن الاتحاد الأوروبي بأنها مكملة لدور حلف الأطلسي لا منافسة له (٣٨) .

إن سياسة الأمن والدفاع التي تسعى أوروبا إلى تجسيدها ستكون بمواجهة سياسة أمنية أمريكية تتمتع بمقدرة عالية على الاحتواء والمناورة ، وهذا ما يقلق الكيان الأوروبي ، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية دفعت بمزيد من الدور العالمي بقيادة أمريكية لحلف شمال الأطلسي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، إلا أن الأوروبيين وخصوصا الفرنسيين حاولوا الحد من هذا الدور، وتحويله إلى دور أوروبي أكثر فاعلية في الشؤون الدولية (٣٩) .

بالرغم من أن أوروبا ـ في سياق الحديث السابق ـ قد تكون في طريقها لبناء سياسة أمنية مستقلة عن الناتو أو على الأقل تتوازى معه ، إلا أن واقع الحال يشير إلى أن أوروبا ما زال لديها وقت طويل حتى تصل لهذا الهدف فقد جاء شكل الاتفاق على تشكيل القوة الأوروبية العسكرية المستقلة عن الناتو ، حذراً ، حيث أشار الأوروبيون أن الإتحاد الأوروبي لن يتدخل إلا في الحالات التي لا ترغب الولايات المتحدة الأمريكية الاشتراك بها وحينما تكون المصالح الحيوية الأوروبية تستلزم هذا التدخل ، ولم تتناول الإستراتيجية تفاصيل كيفية إحداث التوازن المطلوب مع الولايات المتحدة خاصة النواحي المتعلقة بتطوير القدرات الدفاعية والتسليحية واكتفت فقط بالدعوة لشراكة جديدة تعتمد على اتفاقات أوروبية أطلسية لدعم

القدرات الأوروبية مما يؤكد أن هذه الإستراتيجية لن تساعد بشكل ملموس في تحقيق الرغبة السياسية التي عبرت أوروبا عنها رسميا للتحول إلى قطب عالمي يدعو للتعددية الفاعلة([٤٠]) .

تشير خبرة الماضي البعيد قبل انتهاء الحرب الباردة وأيضا خبرة الماضي القريب ، إلى أن أوروبا ما زالت تسير في فلك الناتو فأزمات البوسنة وكوسوفو داخل القارة الأوروبية لم يكن بالإمكان التعامل معها دونما تدخل أمريكي مباشر ([٤١]). يضاف إلى ذلك المعارضة الأمريكية الصريحة لأي مسعى أوروبي للاستقلال في الجوانب الدفاعية ، فقد أجرت مجلة الإيكونوميست البريطانية ، مقارنة بين القدرات الدفاعية للولايات المتحدة الأمريكية والقدرات الدفاعية الأوروبية ، أظهرت تواضع القدرات الأوروبية قياسا لمثيلتها الأمريكية ـ وجاء فيها : أن موازنات الدفاع الخاصة بدول الاتحاد الأوروبي مجتمعة تبلغ٢٩٠ مليار دولار وتمثل اقل من نصف موازنة الدفاع الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية البالغة (٦٦٠) مليار دولار (حسب ميزانية ٢٠١١) ، وتبلغ قدرة الاتحاد الأوروبي على نقل قوات إلى مواقع الأزمات ١٠ بالمائة فقط من قدرة الولايات المتحدة ـ إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية عبرت عن تخوفها من حدوث انشقاق داخل الحلف وأن الخطط الأوروبية الدفاعية تمثل واحدة من المخاطر الكبرى التي تواجه العلاقات الأوروأطلسية ([٤٢]) .

تتركز التصورات الأوروبية على أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا هو ، المحافظة على حلف الأطلسي، لأنه يشكل بالنسبة لواشنطن المجال الذي تلعب فيه دور القيادة المؤسساتي ، وبدون الحلف ستصبح الولايات المتحدة غائبة عن أوروبا ، وتطالب الولايات المتحدة اليوم ، بوضع مشروع للحلف يستهدف إجراء إصلاحات لتعزيز دورها بشكل أكثر، وذلك بتوسيع نطاق عملها ، وزيادة كفاءاتها وقدراتها بشكل يتلاءم مع تكليفها بأدوار دولية جديدة ، ومن هنا ، أطلقت واشنطن في كانون الثاني ١٩٩٤ (فكرة المشاركة من أجل السلام) ،

لكن تلك الفكرة لم تلق آذانًا صاغية لدى الأوربيين ، وكانت الاستجابة الأوروبية ، هي السكوت ، والسكوت يعني الرفض حسب الأعراف الدبلوماسية ، ولكون هذه الطروحات تأتي في حقبة انتهاء الثنائية القطبية ، يدرك الأوربيون ما تعنيه الطروحات الأمريكية الجديدة وهدفها الذي يفسره معظم الأوربيين ، بأنه للمحافظة على هيمنة واشنطن على الشؤون الدولية ، وذلك بتبني ما تسميه بالنظام الدولي الجديد (٤٣) .

إن هذا النظام الدولي الجديد ، سوف لن يكون بالضرورة أقل أزمات عن ذلك النظام الذي سبقه ، لذا فان نظام الأمن الجماعي يقدم نفسه بصورة مكدره ومحزنة ، ويؤشر لفوضى سياسية كبيرة ، ويذكر الوضع الراهن بتعقيدات فترات الصدامات الكبرى في تاريخ العالم الذي نعيش فيه ، عندما كان هذا العالم خارجًا من حروب دامية كبيرة على أمل البحث عن الاستقرار, وعن توازن للقوى العالمية (٤٤) .

الخـــاتـــمـة:

بعد مؤتمر ويستفاليا ١٦٤٨، دفعت الحاجة إلى إيجاد توافق حول توازن القوى العظمى الأوروبية بما لا يسمح لقوة بعينها أن تغير الواقع الأوروبي حسب هواها، وبالتالي فان مسالة أمن واستقرار أوروبا تكون قد منحت فرصة لتتجسد كضرورة ملازمة للواقع الأوروبي.

أدى العبث الفرنسي (في عهد لويس الرابع عشر ومن ثم نابليون)، بمبادئ توازن القوى إلى تصدي القوى العظمى الأوروبية (بريطانيا، وروسيا، وبروسيا، والنمسا–المجر)، لـ(المغامرة الفرنسية)، وإعادة الأمن والاستقرار إلى القارة الأوروبية.

لقد بقيت قضية الأمن الأوروبي حبيسة إطارها الأوروبي عندما كانت القوى العظمى الأوروبية تمسك بأطراف الأمن الدولي ، لكن مع حلول العقد الأول من القرن العشرين بدا أن أمن واستقرار أوروبا ما بعد الحروب النابليونية ، قد اخذ يتداعى مع بدء الحرب العالمية الأولى التي عبرت بحيثياتها ونتائجها عن متغير واضح ألمّ بالشؤون الأوروبية تمثل بمشاركة عسكرية لقوة عظمى غير أوروبية (الولايات المتحدة الأمريكية) حسمت كفة القتال لصالح الديمقراطيات الرأسمالية في أوروبا .

أسهم التردد الأمريكي في التعامل مع الأوروبيين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، إلى ضياع فرصة لتثبيت الأوضاع في القارة ، ودفع نأي الولايات المتحدة بنفسها عن أوروبا إلى عودة اللااستقرار.

أعطى إعادة التسلح الألماني الضوء الأخضر لاندلاع الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥) ، وإعادة ترتيب أوضاع القارة الأوروبية حسب الرغبة الألمانية الأمر الذي اخل بتوازن القوى الأوروبية وانعكست أثاره سلبا على الأمن الأوروبي ككل بعدما ظهر أن مصير أوروبا أصبح رهينة بيد ألمانيا النازية (نقيض الديمقراطيات الرأسمالية) ، فتطلب الأمر تدخلا أمريكيا للدفاع عن (العالم الحر) حسب

التوصيف الغربي للقضاء على ما يهدد الأمن والاستقرار الأوروبي والعالمي ، بيد أن هزيمة النازية في الجبهة الشرقية على الأراضي السوفييتية ، منح الشيوعيين السوفييت وتحت الأمر الواقع نفوذا في بعض من أوروبا جنبا إلى جنب مع الأمريكيين ، وهكذا انتقلت مسؤولية امن أوروبا إلى قوتين غير أوروبيتين ، ولم يعد الأمن الأوروبي يشير إلى الأمن الدولي ، بل أصبح جزءً منه .

مع بدء الحرب الباردة (١٩٤٧-١٩٩١) ، نهضت الولايات المتحدة بمسؤولية امن الجزء الأكبر في أوروبا ، فقد كفلت قوتها العسكرية الهائلة هذا الأمن في وسط وغرب القارة على الأقل في مواجهة التمدد الشيوعي ، وشاعت فترة من الاستقرار في أوروبا بفعل توافق القوتين الأمريكية والسوفييتية على ضمان الأمن في القارة .

بعد انتهاء الحرب الباردة وزوال التهديد السوفييتي ، أرادت أوروبا النهوض بمسؤولية أمنها ، وبغض النظر عن الأسباب التي ساقها الأوروبيون لذلك ، فان تصوراتهم لقدرتهم على القيام بمتطلبات أمنهم بعيدا عن الدور الأمريكي تنتابها ثغرات ، فمن خلال توفير الأمن من الخارج ، أزال الأمريكيون (ضرورة) توفير الحكومات الأوروبية لهذا الأمن ، لذا فان الموقف الأوروبي الراهن يزخر بأشياء مثيرة للاستغراب من حيث إن رفض أوروبا لسياسات القوة ، وخفضها لقيمة القوة العسكرية كأداة في العلاقات الدولية ، إنما ينبع من تواجد القوات العسكرية الأمريكية على الأراضي الأوروبية الضامنة للقارة ككل ، فنظام الأمن والاستقرار الجديد الذي نعمت به أوروبا ازدهر فقط في ظل مظلة القوة الأمريكية التي وفرت للأوروبيين مناخاً من الرفاهية توهموا معه ، بأن القوة لم تعد لها أهمية .

تستند الولايات المتحدة في رؤيتها للأمن الأوروبي على واقع حال يشير إلى أن ركون أوروبا إلى الضعف وبغضها الشديد للعودة إلى ممارسة القوة العسكرية ، قد أنتج فجوة هائلة في القوة بين جانبي الأطلسي .

في ظل حالة الضعف المذكورة لا يثق الأمريكيون بقدرة الأوروبيين على مواجه التهديدات الناشئة في القارة وهذا يعني مزيدا من الفوضى تستسيغها روسيا بعودتها إلى لغة الهيمنة والإخلال بالأمن والاستقرار الأوروبي ، فضلا عن عدم قدرة الأوروبيين على التصدي للمشكلات المستديمة في قارتهم دون معونة الأمريكيين (التوترات في البلقان) وغيرها ، لذا فان الخطوات الأمريكية في هذا الاتجاه قامت على فكرة أن الأمن الأوروبي بمجمله هو جزءٌ لا يتجزأ من الأمن القومي الأمريكي ، وان أية تحركات أوروبية للاستقلال الأمني عن الولايات المتحدة ستفسح المجال أمام التمدد الروسي الذي سيقف الأوروبيون عاجزين أمامه وسيلجأون لطلب مساعدة حلفائهم الأمريكيين مما سيضطر الولايات المتحدة للتدخل لمواجهة الروس ، الأمر الذي قد يفضي إلى إمكانية معاودة أجواء الحرب الباردة إلى الظهور .

الـهوامـش والـمصـادر

(1) Barry Buzan: People، States and Fear: An Agenda for International Security Studies in The Post-cold War Era. (London: 1991)، p.1.

(*) مقاطعة في شمال ألمانيا.

(2) Andreas Osiander : Sovereignty،" International relations، and the Westphalian Myth "، International Organization review ، Vol. 55، No، 2، Spring 2001، (Massachusetts : 2001) ، p.251

(3) William Doyle: the Oxford history of the French revolution، (London:1989)، pp.132-158.

(٤) عمر عبد العزيز عمر: محاضرات في العلاقات الدولية (الإسكندرية :١٩٦٨)، ص ١٩.

(**) اوترخت رابع مدينة هولندية من المساحة وعقدت فيها أشهر معاهدات السلام العالمية في التاريخ. حققت هذه المعاهدة نهاية حروب خلافة العرش الأسباني (١٧٠١-١٧١٤م) وأسست توازن القوى الأوروبي. تكونت هذه التسوية من ثلاث معاهدات، هي معاهدة أوترخت ومعاهدة راستات ومعاهدة بادن

(5) Inken Schmidt: "The Reverberations of Peace" The Utrecht Negotiations and the Holy Roman Empire in Rethinking the Peace of Utrecht 1713، (Osnabrück : 2011) ، p. 12.

(***) واترلو ، موقع قرب بروكسل عاصمة بلجيكا.

(٦) عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي : التاريخ المعاصر ، أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية ، (بيروت : ١٩٧٣) ، ص ١٢٢.

(٧) محمود نصار واحمد وهبان: التاريخ الدبلوماسي ١٨١٥-١٩٩، (الإسكندرية: ١٩٩١)، ص ٤٩.

(٨) ا.ج. ب. تايلور : الصراع على السيادة في أوروبا ١٨٤٨- ١٩١٨، ترجمة: كاظم هاشم نعمة، وبوئيل يوسف عزيز، مراجعة عبد الوهاب العدواني، (الموصل: ١٩٨٠)، ص٤٢٧.

(٩) المصدر نفسه ، ص ٤٠١

(١٠) المصدر نفسه ، ص ٤٢٧

(*+) حسب تعريف هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي (١٩٧٣- ١٩٧٧) ، تعني قبول كل القوى الكبرى إطار النظام الدولي بحيث لا تظهر دولة مستاءة – مثل ألمانيا بعد معاهدة فرساي – تعبر عن استيائها بانتهاج سياسة خارجية متطرفة .

(١١) روبرت غلين : الحرب والتغيير في السياسة العالمية ، ترجمة عمر سعيد الأيوبي ، (بيروت: ٢٠٠٩)، ص ٣١.

(١٢) تتضمن المادة ٤٣ ما يأتي:

١. يتعهد جميع أعضاء "الأمم المتحدة" في سبيل المساهمة في حفظ السلم والأمن الدولي، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولي ومن ذلك حق المرور.

٢. يجب أن يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التي تقدم.

٣ . تجرى المفاوضة في الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناءً على طلب مجلس الأمن، وتبرم بين مجلس الأمن وبين أعضاء "الأمم المتحدة" أو بينه وبين مجموعات من أعضاء "الأمم المتحدة"، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية.

ينظر: حسن الجلبي : القانون الدولي العام ، الجزء الأول ، (بغداد : ١٩٦٤)، ص ١٦٥.

(13) Edward Hallett Carr: The Twenty Years Crises 1919-1939, an introduction to the study of international relations ، (London:1951), p.13.

(١٤) ينظر المادة ٤٢ حتى ٥١ من الميثاق على الرابط الالكتروني :

http://www.un.org/ar/sections/un-charter/chapter-vii/index.html

(١٥) استخدم التعريف للدلالة على (مجموعة من الكيانات المتفرقة التي تجمع بينها تفاعلات منتظمة نتيجة وجود شكل من أشكال السيطرة)، ينظر :

Robert Mundell & Alexander Swoboda : monetary problems of international Economy ،(Chicago university : 1969) ، p.343

(١٦) محمد منذر : مبادئ في العلاقات الدولية ، (بيروت :٢٠٠٢) ، ص ٨

(١٧) مصطفى سلامة حسين : تطور القانون الدولي العام ، (القاهرة : ١٩٩٢) ، ص١٤٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص٩.

(19) Ricardo Alcfaro & Erik Jones : European security, (Roma: 2011), P.15.

(20) Ralph Hawtery: economic aspects of sovereignty, (London: 1952), p.60.

(21) William McNeil : past & future, (Chicago university: 1954), p.74

(٢٢) مصطفى محمد علي : الشمال والجنوب، الدلالة الجغرافية والاستخدام الدولي المعاصر ، مجلة جامعة دمشق ، مجلد (٢٧) ، العدد(١) ، ٢٠١١، (جامعة دمشق :٢٠١١)، ص ٤١٠.

(٢٣) مطانيوس حبيب، "الاتحاد الأوروبي وحل أزمة الشرق الأوسط" ، دراسات إستراتيجية ، جامعة دمشق، العدد ١٧ ، ٢٠٠٦ (دمشق : ٢٠٠٦) ، ص٢١٩

(24) European security : US and European Contributions to Foster and Security in Europe , Report to the Congressional Committees (Washington : 2001) , p . 45

(25) Ricardo Alfaro & Erik Jones :Op .Cit ، p. 45

(٢٦) الهيمنة _أو الزعامة _هي إستراتيجية واقعية تسعى إلى إدامة السيطرة الجيوسياسية ما بعد الحرب الباردة . ويعتقد أنصار الهيمنة أن على الدولة المهيمنة أن تسعى إلى زيادة قوتها النسبية إلى أقصى حد ، أي قوتها بالمقارنة مع قوة الدول الأخرى . تتنازع المجتمع الدولي إرادتان متناقضان للسيطرة العالمية، تعدّدية قطبيّة مطلوبة Pluralist required من غالبية الأطراف الدولية ، وأحادية مفروضة عليه بقصد الهيمنة Unilateral policy imposed للتفاصيل ينظر:

بن الشيخ عصام: الهيمنة كهدف في السياسة الخارجية الامريكية، على الرابط الالكتروني : https://revues.univ-ouargla.dz/index.php/numero-15-2016-dafatir/3159-15b

(٢٧) للتفاصيل ، ينظر ، كريستوفر لين : إعادة صياغة الإستراتيجية الأمريكية ، ترجمة ، أديب يوسف ، الموقع الالكتروني لمجلة الفكر السياسي ، ص ص٣٠- ٣١ .

(٢٨) في كانون الثاني ١٩٩٤ تم الاتفاق على تشكيل ما اطلق عليه بالهوية الأمنية والدفاعية الأوروبية من خلال هيكل عسكري مشترك يضم فرنسا وألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ . ينظر : محمد مطاوع : " تطوير سياسة دفاعية أمنية مشتركة في أوروبا " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٧ تموز ٢٠٠٤ ، ص ١٠٨ .

(٢٩) إن التوصيف الأمريكي للنكسة الروسية المحتملة ينطوي على محاولات الأمريكيين لإظهار فكرة أن الديمقراطية في روسيا الاتحادية تتعرض إلى مخاطر قد تفضي إلى العودة بروسيا إلى أجواء الحكم الفردي ويمكن ملاحظة ذلك في أثناء كلمة نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني (٢٠٠١-٢٠٠٩) في مدينة فيلينوس الليتوانية . ينظر: صحيفة الاتحاد الإماراتية الصادرة في ٢٩ أيار ٢٠٠٦ ، نقلا عن صحيفة كريستيان ساينس مونيتر الأمريكية .

(٣٠) مثلما لا يثق الأوروبيون بجارتهم الكبيرة روسيا ، فان الأمريكيون لا يثقون بان ألمانيا الناهضة اوروبيا يمكن أن تسلك سلوكا مسؤولا حسب التوصيف الامريكي ، كما أن انبعاث القوة الألمانية حسب الرؤية الأمريكية من شانه إيقاظ المعضلة الأمنية في القارة الأوروبية ، لذا اعتقد الأمريكيون أن توسع النفوذ الروسي في آسيا الوسطى وأوروبا الشرقية من شانه موازنة القوة الألمانية الناهضة. ينظر : كريستوفر لين، المصدر السابق ، ص ٣٠

(٣١) للتفاصيل عن هذه الأحداث ينظر :

إيريك لوران : حرب كوسوفو ، الملف السري ، (بيروت : ١٩٩٩) ، ص ١٥١- ١٥٢.

(٣٢) حدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها في حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد ، وصيانة استقلاله ، وقد اتخذ هذا الإعلان بعدا سياسيا أكثر منه دفاعيا في نص المعاهدة . للتفاصيل ، ينظر :

حسين طلال مقلد ، "محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة " ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية مجلد (٢٥)، عدد (١) ٢٠٠٩، (دمشق: ٢٠٠٩)، ص٦٢.

(٣٣) كمال شديد :السياسة الدفاعية الأوروبية المستقلة وأثرها في الشرق الأوسط –إستراتيجية عسكرية السياسة الدولية ،العدد ١٥٦ نيسان ، ٢٠٠٤ مجلد ٣٩ ص ٢٣٩.

(٣٤) تنبع السياسة الألمانية من تجربتها التاريخية، وهي تريد لأوروبا الموحدة أن تتوجه نحو أوروبا الشرقية فهي ترى في هذه الدول ذات أهمية إستراتيجية للحفاظ على أمنها ، واهم الخطوات الألمانية هذا المجال ، المساعدات المقدمة لهذه المنطقة ، ومشاركتها عام ١٩٩٣ في مجموعة الاتصال مع لأطراف السياسية في يوغسلافيا السابقة ، وإقرار المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية في عام ١٩٩٤ قرار مشاركة الجيش الألماني ، في مهمات حفظ السلام في الخارج حيث أرسلت ألمانيا جنودا إلى البوسنة والهرسك، وأيدت توسيع الناتو والاتحاد الأوروبي ليضم دول شرق أوروبا إليهما. ينظر: حسين طلال مقلد ، المصدر السابق ، ص ٦٤٨.

(٣٥) من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل قادرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي ، وتأتي أهمية ذلك كونه مكن الاتحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو. ينظر: عماد جاد : الاتحاد الأوروبي– تطور التجربة ، السياسة الدولية، العدد ١٦١، تموز ، ٢٠٠٥ ص ٢٢٠.

(36) F. Stephen larrabee: "The United States and the European Security and Defense Policy", Rand Corporation, year book 2006, (Santa Monica:2006) p.174.

(٣٧) جان ماركو : أي غد لأوروبا ، السياسة الدولية ، عدد ١٥٧ ، تموز ٢٠٠٤ ، ص ١٣٠ .

(٣٨) إن الهدف من ذلك أن تكون المجموعة الأوروبية ركيزة من ركائز حلف شمال الأطلسي ، ويرى البريطانيون أن المجموعة الأوروبية بمنزلة الذراع الأوروبية للناتو . ينظر: المصدر نفسه ، ص ٦٥٤.

(39) F. Stephen larrabee: Op،Cit،p.175

(٤٠) أثارت مسالة اعتداد أوروبا بقدراتها العسكرية جدلا في الأوساط الأمريكية ، فقد اعتقد الأمريكيون بان مشكلة أوروبا هي في تصوراتها الخاطئة حيث أنها ليست قوية بما يكفي بقدراتها ، بل وضعيفة أيضا وفي عالم اليوم لا تحتاج الولايات المتحدة الأمريكية إلى شركاء مترددين ، بل تحتاج إلى شركاء أقوياء وحقيقيين ، لذلك يتوجب على الأمريكيين أن يحثوا شركائهم على المزيد من الجرأة ، لا على المزيد من الضعف ، وحسب المفهوم الأمريكي ، فان الجرأة تعني أن تتحرك أوروبا على النسق الأمريكي من حيث تبنيها مبدأ القوة في مواجهة النزاعات . ينظر:

F. Stephen larrabee: Op,Cit,p.181.

(٤١) ظهر الأوروبيون منقادين وراء الأمريكيين في أزمة كوسوفو بين آذار حزيران ١٩٩٩ ، فقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على البدء بحملة عسكرية ضد القوات الصربية دون تفويض من مجلس الأمن ولاحظ الأوروبيون كيف أنهم لم يتمكنوا من حسم الأزمة في البلقان لوحدهم وبدا أن الأمريكيين يتصرفون دون إشراك الأوروبيين في مسائل أوروبية داخل القارة ، وظهرت محدودية الدور الروسي في البلقان ، حيث تمكن الأمريكيون من تهميش الروس الذين رغم أنهم حذروا من أنهم سيقدمون أسلحة للصرب ، إلا أن تحذيراتهم لم تلق صدى عند الأمريكيين. ينظر :

خير الدين العايب : التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية ، الموقع الالكتروني لمجلة الفكر السياسي ، ص ٩٦.

(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٩٧-٩٨.

(٤٣) موسى الزعبي : نهاية الحرب الباردة وإعادة فحص الأمن، الموقع الالكتروني لمجلة الفكر السياسي ، ص ٢٤٨.

(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢٤٩.